وقد وصف مقال لصحيفة « **الجيروزاليم بوست** » المشاكل التي طرحها نقص قوة العمل على ارنست ووداك ، صناعي نسيج ، والحل السعيد الذي مثله استخدام عمال المناطق المحتلة : « عمر مصنعه القائم في هرتسيليا ٢٥ عاما وما زال يتوسع . ناظرا الى الوراء ، فانه يتذكر كيف نضب احتياطي اسرائيل من الباحثين عن العمل خلال الازدهار الاقتصادي الذي تبع حرب الايام الستة : ( لفترة شهرين ، لم يوفر التبادل [ تبادل العمل ] عاملا واحدا . وقد عرضنا جائزة لاي مستخدم أحضر طالب عمل جديدا . لقد حاولنا كل السبل ) . ان تجارة النسيج تشهد منافسة حادة . وتشكل الارباح ٣ ٪ من رقم المبيعات ، على حد قول ووداك . واذا لم تشغل الآلات طيلة الوقت ، يواجه الاقتصاد خسارة . ومع تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٨ قررت اديريت [ شركة ووداك ] وجوب البحث عن عمال في الضفة الغربية »(٧٨).

وبالاضافة الى مجرد توفير الايدي التي تعتني بالآلات أو تقطف الفواكه او ترفع الطوب ، فان قرار الحكومة السماح باستخدام العرب الفلسطينيين من المناطق المحتلة ساعد المستخدمين على ابقاء الاجور منخفضة ، الامر الذي غالبا ما يكون أحد الاسباب في أن بعض « صهاينة العمل » من أمثال بن أهرون يعارضون بشدة سياسة الدمج الاقتصادي . وقد علقت افتتاحية للصحيفة اليومية الاسرائيلية « **هاآرتس** » في تموز ( يوليو ) ١٩٦٨ انه « من حسن الحظ ان هذه الهجرة [ هجرة العمال من المناطق المحتلة الى اعمال في اسرائيل ] يمكن ان تكون مفيدة ليس للعرب فقط بل وللاقتصاد الاسرائيلي أيضا . تظهر على اقتصاد اسرائيل علائم نقص في قوة العمل . وانه لمن الصعب القول ما اذا كان ذلك سيتطور الى ظاهرة عامة او يبقى محدودا في بعض الصناعات . وفي كل الحالات، سيلطف العرض الاحتياطي سوق العمل ويساعد في منع تضخم في الاجور»(٧٩).

لم يدرأ «تضخم الاجور» بواسطة الزيادة في الحجم «احتياطي جيش العمل» وحسب، بل وايضا بواسطة حقيقة انه يمكن استئجار عمال المناطق المحتلة بأجور أقل من الاسرائيليين . ويتمركز عمال الضفة الغربية وغزة في أكثر الاعمال حقارة وأقلها أجورا في اسرائيل ، ولا يتلقون في المعدل سوى ٤٠ ٪ من معدل أجور العامل الاسرائيلي(٨٠).

لقد أتمت اسرائيل امتصاص المهاجرين العرب اليهود من شمال افريقيا وآسيا ، كذلك الامر بالنسبة للعرب « الاسرائيليين » ، وكان عليها ان تبحث في مكان آخر عن عمال اضافيين يقومون بالعمل الذي تزدريه الشريحة ذات الامتيازات في اسرائيل . وهكذا ساعد استخدام عمال من المناطق المحتلة الحكومة الاسرائيلية في الحفاظ على الموقع ذي الامتيازات لسكانها الاوروبيي والامريكيي الاصل . ان الحفاظ على امتيازات المستوطنين ، في اسرائيل ، هو ضرورة استراتيجية ، ذلك لان الصهاينة قد اعتمدوا على الهجرة — وما زالوا يعتمدون على المهاجرين السوفييت والامريكيين ذوي المهارة العالية بشكل خاص — ليسكنوا دولتهم . لكن استئجار عمال عرب من المناطق المحتلة من أجل الحفاظ على تلك الامتيازات تطلب تغييرا في طبيعة العنصرية الاسرائيلية . في الماضي أوجد اقتصاد استثناء العمال العرب من الاستخدام المفهوم العنصري حول « العمل اليهودي » ، وتمجيد انكار الاعمال للعرب . اما الآن فقد أوجد استغلال العمال العرب عنصرا جديدا في البنية الفوقية الثقافية : الفكرة العنصرية القائلة ان العرب صالحون بشكل خاص للعمل القذر غير اللائق باليهود .

لقد برز هذا الاتجاه ساطعا في رسالة كان قارىء لصحيفة « **هاآرتس** » قد لقن كتابتها عندما ترددت رئيسة الوزراء جولدا مائير بشأن مسألة استخدام العرب من المناطق المحتلة في اسرائيل :